الأكثرية الحاكمة والأقلية المعارضة في الحياة البرلمانية... هل هي ظاهرة صحية..؟

بقلم: خوشابا سولاقا

إن الحياة بشكل عام في الطبيعة وفي المجتمع قائمة على أساس التناقض والتعارض بين الأضداد وتتطور على هذا الأساس أيضا، أي بمعنى آخر إن كل ما يولد من جديد في الحياة أثناء مسيرتها التطورية هو نتيجة لأسباب معينة والتي كانت بحد ذاتها في وقت ما من مراحل تطور المجتمع نتيجة لأسباب أخرى، وهذه النتيجة ستصبح أسبابا لنتيجة جديدة لاحقة وهكذا يستمر تطور الحياة في دورتها الطبيعية على خلفية صراعات وتناقضات وتعارضات داخلية، وإن إنعدام هذه الصراعات والتناقضات والتعارضات بين الجديد الواعد والقديم السائد وبين الإيجابي المقبول والسلبي المرفوض وبين الخطأ والصواب في الرأي والرأي الآخر في الحياة يعني أن تطورها وتجددها وتحصلها سوف لا يستمر وذلك يعني أن الحياة سوف تتوقف عن التطور وهذا يخالف سنة الحياة الطبيعية. لذلك فان التناقضات والتعارضات والصراعات بين الأفكار والرؤى في الحياة الاجتماعية ضرورة حياتية بل هي قانون تطورها وصيرورتها الحتمية والابدية، وهي بالتالي ظاهرة صحية لابد من وجودها لكي تستمر دورة تطور الحياة على المسار الصحيح بنمطها الطبيعي الى حيث ما يجب ان تصل لتبدأ من جديد... وبما أن البرلمانات الحديثة والحياة البرلمانية في حياة الشعوب المتطلعة إلى الحرية والحكم الرشيد هي المؤسسة التشريعية الوحيدة التي تسعى إلى تشريع القوانين التي تنظم حياة المجتمع وتحمي مصالحها الوطنية والانسانية وفق نسق معين وتمثل قرار الشعب وإرادته الحرة في تقرير مصيره، فان هذه المؤسسة المهمة والحيوية بالتالي هي جزء من بنية المجتمع الفوقية لا تشذ في تطورها عن سنن وقوانين تطور المجتمع نفسه، أي بمعنى آخر أن البرلمان سوف تسود فيه نفس التناقضات والصراعات والتعارضات الفكرية السائدة في المجتمع أثناء الحوارات والنقاشات من أجل التوصل إلى القرار المناسب والملائم والمعبر عن إرادة الشعب بكل ما يتعلق بمصالحه الوطنية. وهذا يعني أن يكون هناك في البرلمان إذا أردناه أن يكون فعالا ومفيدا وحارسا أمينا على مصالح الشعب والوطن قطبان متعارضان إيجابيان متفقان في خدمة هدف مشترك واحد هو المصلحة الوطنية ومختلفان في وسائل تحقيق هذا الهدف، قطب يشكل الأكثرية أو الأغلبية البرلمانية يتولى حكم البلاد وفقا للقانون والدستور، وقد يكون هذا القطب مكونا من كتلة سياسية واحدة أو من تحالف لمجموعة كتل سياسية متعددة متفقة في البرنامج السياسي والرؤى حول مصلحة الشعب والوطن، ومتفقة أو متقاربة في وسائل وآليات تنفيذ برنامجها السياسي، وقطب آخر يشكل الأقلية البرلمانية يتولى المعارضة الإيجابية، المراقبة والمتابعة والناقدة والمقومة لعمل وأداء قطب الأغلبية البرلمانية الحاكمة، أي كما يسمى بلغة السياسة في بعض البرلمانات المتقدمة في الديمقراطيات المستقرة العريقة بـ"الحكومة" و"حكومة الظل" حكومتان متفقتان في الهدف المشترك ومختلفتان ومتعارضتان في وسائل تحقيق الهدف. إن وجود مثل هذه الحالة وبهذه التركيبة في البرلمان الوطني أمر إيجابي وضروري وظاهرة سياسية صحية بأهدافها في الحياة البرلمانية الحديثة، وإنعدامها حالة شاذة مرفوضة لا يمكن للبرلمان أن يقوم بأداء مهامه الوطنية بالمستوى المطلوب. إلا أن المشكلة في هذه الممارسة الديمقراطية النبيلة ليست في وجود التعارض بين قطبي الأغلبية البرلمانية الحاكمة والأقلية البرلمانية المعارضة في الحياة البرلمانية وإنما المشكلة كامنة في طبيعة الثقافة السياسية للنخب السياسية الممثلة لصوت الشعب في البرلمان ونظرتها إلى هذه الممارسة بشكل خاص، والثقافة الإجتماعية السائدة للمجتمع حول مفهوم السلطة والمعارضة وفلسفة الحكم بشكل عام.. حيث أن مفهوم المعارضة في وعي ورؤى البعض من النخب السياسية وفي وعي ورؤى الثقافة الاجتماعية لبعض الشعوب والمجتمعات المتخلفة والأسيرة لقيمها وتقاليدها الاجتماعية البالية وغيرها من الموروثات المتخلفة تعني العداء والمحاربة بالوسائل الضيقة، ولا ترى في التعارض والاختلاف والتناقض في الأفكار والآراء والرؤى ضرورة وظاهرة طبيعية وصحية، وإمكانية للتعايش السلمي سوية من أجل خدمة قضية مشتركة واحدة بوسائل وأساليب متنوعة ومختلفة ان مثل هذا النضج السياسي وهذه الرؤية الاستراتيجية ما تفتقر اليه نخبنا السياسية في الحياة البرلمانية.. لذلك نرى في بلداننا المتخلفة ثقافيا وسياسيا وحتى إجتماعيا وإقتصاديا تعد ظاهرة المعارضة مهما كانت طبيعتها وشكلها نوعا من العداء والموقف العدائي ضد الآخر، وعليه وانطلاقا من هذه الخلفية الثقافية فان من هو في الحكم يتعامل مع معارضيه بأساليب العنف والقوة وبما فيها أساليب التصفية الجسدية، ولا يتقبل فكرة وجود معارضة إيجابية سلمية لا في الحياة البرلمانية السياسية ولا حتى في الحياة الإجتماعية، معارضة تقوم على مبدأ المراقبة والمتابعة والتقويم والنقد البناء من أجل رفع مستوى أداء وشفافية من هو في الحكم ويمتلك السلطة في يديه لخدمة أهداف وطنية مشتركة وأن تتناوب السلطة معه سلمياً من خلال صناديق الاقتراع في إنتخابات عامة حرة ديمقراطية ونزيهة يقول فيها الشعب كلمته بحق من كان في السلطة ومن كان في المعارضة الإيجابية حول تغيير أو تبادل لمواقع ومراكز المسؤولية حسب متطلبات مصلحة الوطن والشعب وفق رؤى الأكثرية من أبناء الشعب بمن يكون في الحكم ومن يصبح في المعارضة بعد الانتخابات والتي تعتبر عملية تجديد للثقة.. إن بناء مثل هذه الثقافة ثقافة قبول الآخر وثقافة تناوب السلطة سلميا وثقافة تبادل ومناقلة مواقع المسؤولية بين قطبي البرلمان في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وثقافة التخلي عن التصور بامتلاك الحقيقة المطلقة من قبل طرف والطرف الآخر عدواً، تعتبر حجر الزاوية في بناء وترسيخ أسس الدولة الديمقراطية الحديثة بمؤسسات صحية سليمة قادرة على الصمود بوجه التحديات المستجدة في الحياة والاستمرار بالسير إلى الأمام للتقرب من الكمال المفروض.. هكذا يجب أن تكون الحياة البرلمانية الديمقراطية الحقيقية، لأن الديمقراطية السياسية التعددية بأبسط أشكالها تعني حكم الأكثرية التي تفرزها وتشكلها صناديق الاقتراع من خلال انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة وشفافة من جهة، وحماية حق الأقلية في المعارضة الإيجابية لمراقبة ومتابعة ونقد وتقويم أداء الأكثرية الحاكمة من جهة أخرى.. أما ما أصبح يعرف اليوم في العراق المحاصص بالديمقراطية التوافقية فهي ديمقراطية مشوهة عرجاء لا تقدم إلا أنصاف الحلول، أو الحلول المبتورة ذات النهايات المفتوحة إلى كل الاجتهادات والتفسيرات والتأويلات المتباينة والمتناقضة أحيانا والفارغة من أي محتوى موضوعي لبناء دولة ديمقراطية عصرية، أي حلول مشوهة التي تهدئ الحالة ولا تعالجها ولا تأتي بالحلول الجذرية الكاملة والحاسمة، وإن الاصرار بالسير على نهج ومبادئ الديمقراطية التوافقية للتصدي للتحديات التي تواجه شعبنا ووطننا هو خيار ينطوي على قدر كبير من الحماقة والغباء السياسي، وهو بالنتيجة لا يؤدي إلا إلى تكريس واقع المحاصصة بكل أشكالها وألوانها القائم حالياً في العراق، كما يؤدي إلى كبت المشاكل المختلفة التي يعاني منها الواقع العراقي بمرارة إلى حين وليس إلى حلها وحسمها ولجتثاثها بشكل جذري ونهائي وبتر جذورها من دون أن تكون لها عودة مرة أخرى...

وهذا لا يعني أن الديمقراطية التوافقية حالة أو ظاهرة مرفوضة بشكل مطلق كما قد يتصور أو يستنتج البعض على طول الخط، بل قد تكون صالحة ومفيدة في ظل ظروف تاريخية معينة ولأمد محدود، وفي عراقنا الحالي من وجهة نظرنا قد تخطينا وتجاوزنا هذا المدى وأصبحت المرحلة الآن تتطلب منا التخلي الكامل عن اسلوب ونهج الديمقراطية التوافقية والتحول إلى اسلوب ونهج الديمقراطية الليبرالية لكي لا تتحول بالتالي إلى غطاء شرعي وقانوني لأستمرار حالة المحاصصة المقيتة التي تضر ضرراً بالغاً بمصالح البلاد... لذلك بوسعنا القول لقد آن الأوان لأن نقفز على هذا الشكل من الديمقراطية ونتجاوزه إلى ما هو أرقى وأسمى ألا وهو الديمقراطية الليبرالية الحقيقية التي تؤمن بشرعية وقانونية وضرورة وإيجابية وجود معارضة أقلية برلمانية تتعايش سلمياً وتعمل جنباً إلى جنب مع الأكثرية البرلمانية الحاكمة، لكي تكتمل دورة الحياة البرلمانية و نتمكن من خلالها المحافظة على الوحدة الوطنية الراسخة والفعالة، ووحدة المصير المشترك لمكونات الشعب بكل إنتماءاتها، ووحدة القرار الوطني، عندها فقط نتمكن من بلورة و إنضاج الآراء والأفكار والمقترحات المفيدة والناجعة حول أية قضية وطنية ومن ثم إيجاد الحلول الجذرية والكاملة غير المبتورة لحلها ومعالجتها والتصدي لمشاكلنا المستجدة والتي تتجدد مع تجدد متطلبات الحياة الاجتماعية في العراق، وأن نتقبل وجود معارضة الأقلية إلى جانب الأكثرية الحاكمة وكونها ظاهرة صحية وضرورية ولا بد من وجودها في الحياة البرلمانية وأن ننظر إليها نظرة إيجابية وموضوعية على أساس أن وجود أقلية معارضة لها نفس القدر من الأهمية كوجود الأكثرية الحاكمة في الحياة البرلمانية، أي بمعنى آخر أن وجود الاثنين معاً يمثلان وجهان لعملية واحدة لا يمكن لأحداهما أن يكون من دون وجود الأخر، وأن تعمل بجدية وصدق وأمانة وشفافية لتطوير آليات عمل المعارضة الإيجابية والارتقاء بها ودفعها إلى الأمام إلى أقصى مدى لكي تصبح الظهير القوي والحارس الأمين للتقويم وحماية الأكثرية الحاكمة من الخلل والزلل والانحراف وفساد السلطة والخروج عن المسار الصحيح الذي يرسمه الدستور لادارة شؤون البلاد بطريقة عقلانية رشيدة، هكذا يجب أن تكون العلاقة بين الأقلية المعارضة والأكثرية الحاكمة في الحياة البرلمانية في مجلس النواب العراقي الموقر وليس على النقيض منه كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. ولكن على كل حال يمكن أن نؤمل أنفسنا أن يكون ما يجري من حراك سياسي برلماني الآن وحتى في المستقبل القريب مرحلة من مراحل تطور الحياة البرلمانية الديمقراطية السائرة على مسار من الحسن إلى الأحسن وليس من السيء إلى الأسوأ. وعلى النخب السياسية العراقية كافة المشاركة في العملية السياسية الجارية لبناء عراق جديد، عراق ديمقراطي إتحادي تعددي حر بشكل عام، والنخب السياسية المتحكمة بالقرار السياسي الوطني حالياً بشكل خاص أن تدرك دورها التاريخي ومهمتها التاريخية في وضع الأسس الرصينة والمتينة لبناء وتشييد هكذا دولة، دولة القانون والمؤسسات الدستورية وذلك لكي تتمكن من حماية نفسها من لعنة وحكم الأجيال القادمة من جهة ومن لعنة وحكم التاريخ من جهة ثانية.. عليه يتطلب الأمر من هذه النخب جميعاً أن يكونوا بمستوى المسؤولية التاريخية وأن يحتكموا في سلوكهم وعملهم إلى منطق العقل والرشد السياسي ونضوج الفكر ووضوح الرؤى والابتعاد عن تأثير تغليب وتقديم الخصوصيات مهما كانت طبيعتها والاندماج والانصهار في بوتقة العمومية الوطنية التي من المفروض بل من الواجب أن نضع الوطن والاعتبارات الوطنية فوق كل الاعتبارات الخصوصية، وأن تكون المصالح الوطنية لعموم الشعب العراقي في صدارة أولوياتنا، عندها فقط سنجد أن كل أشكالاتنا قد حلت وكل خلافاتنا وإختلافاتنا قد إنتهت وكل صراعاتنا ونزاعاتنا مهما كانت طبيعتها وأسبابها ودوافعها قد سويت إلى الأبد... الوطن والوطنية والانسانية يجب ان يكون المحور المركزي الذي نتمحور حوله والوطن، هو الخيمة التي تجمعنا وتوحدنا وتحمينا من شر الاعداء والاقدار وكل شيء سواه هو مجرد هراء في هراء.. عسى أن نصل أو يصل بنا قادتنا السياسيون إلى هذه المرحلة المشرقة وتفتح لنا آفاق المستقبل المشرق الزاهر بعد كل هذه التضحيات الكبيرة التي قدمها شعبنا العراقي على مذبح الحرية طيلة تاريخه الحديث.. كفانا المآسي والعذابات كفانا القتل والتوقف أنهار الدم العراقي من الجريان يا قادة نخبنا السياسية المحترمون، قولوا ما قاله الزعيم الشهيد إبن العراق البار عبد الكريم قاسم أبو فقراء العراق (عفا الله عما سلف) وإن ما فات قد مات وعلينا بالتجديد الواعد لكي لا يكون جديدنا تكرارا مملا للماضي القاتم الأليم ولكي نتفادى لعنة الأجيال القادمة ولعنة التاريخ التي لا ترحم أحداً.

قراءات

إنها مسؤوليتك يا سيدي المحافظ

شمعون شليمون

بعد أستهداف الكنائس بشكل مخيف في مركز مدينة الموصل وخاصة في الساحل الأيمن يمكننا أن نسأل أين هي الأجهزة الأمنية يا سيدي المحافظ أثيل النجيفي؟؟. وخاصة عندما تستهدف كنيسة واحدة بإنفجارين خلال أقل من ٤٨ ساعة. هنا يحق لنا أن نشكك في كل الوعود التي قيلت من قبلكم، ومن قبل غيركم عن حماية المسيحيين في الموصل. كما يحق لنا أن نشكك في جدية متابعة هذا الملف من قبلكم ومن قبل الحكومة. نعم أننا لا ننكر وجود خرق كبير في الأجهزة الأمنية، الى الدرجة التي قد يكون بعض من الضباط الكبار أو الصغار متورطين في هذه العمليات. إن كانت تفجيرات بغداد وبحسب تصريح دولة رئيس الوزراء نوري المالكي قد سببها الخلاف السياسي بين الكتل السياسية. هذا يعني ومع الاسف أن القوى والتيارات السياسية المشتركة في البرلمان لها جيوب مسلحة تظهر في الأزمات السياسية وتنفذ ابشع الجرائم بحق الشعب العراقي. والضحية دائما هم الفقراء والبسطاء ممن يركضون خلف لقمة العيش، والتي أصبحت صعبة المنال مع الحفاظ على الكرامة. إن كانت التيارات السياسية متورطة في إنفجارات بغداد. فليس من المستبعد أن تكون نفس التيارات أو غيرها أو حتى العصابات الإجرامية المتسللة الى الأجهزة الأمنية. هي المتورطة بهذه الإعتداءات المتكرر على المسيحيين وكنائسهم في الموصل بشكل خاص. ومن واجبكم الوقوف بشكل جدي عند هذا الموضوع، وغربلة الأجهزة الأمنية التي ومع تكرار الأسف أصبحت أوكاراً لإختباء وتنكر المجرمين.

قبل أكثر من أسبوع عندما استهدفت كنيسة مار أفرام في وادي العين، ودير الراهبات في الموصل الجديدة كنت مصمما أن أكتب مقالة بعنوان 'في عهدك يا سيدي المحافظ تقتل حتى ذكرياتنا'. فإستهداف هذه الكنيسة بالذات سبب لي ألما وجدانيا وأنا أشاهد أجمل ذكريات شبابي تقتل. هذه الكنيسة التي كنا نحرسها بعيوننا، وكانت هي حياتنا، ونحن اعضاء جوقتها حيث تعلو اصواتنا عبر فضاءاتها ونحن ننشد 'علمني حبك يا الله'. ولكن اليوم هذا الحب قوبل بالكراهية ممن لا يملكون محبة الله والإنسان. نعم الامس القريب زمنيا كانت كنيسة مار افرام برعاية الأب الشهيد يوسف حبي. عندما شاهدت صور الإنفجار كأني شاهدت حدث اغتيال الأب الفاضل يوسف حبي من جديد. 'وكأن الشهيد يقتل مرتين'؟!. نعم لقد تألمت كثيرا وأنا أسأل نفسي هل يا ترى من فجر الكنيسة قد يكون أحد أبناء زملاء الدراسة في مراحلها المتوسطة والإعدادية، أو حتى لحد زملاء الدراسة؟. هل يعقل أن أبناء الموصل اليوم يحاولون قتل حتى ذكرياتهم المشتركة مع المسيحيين؟. الاخ العزيز أثيل النجيفي اليوم المسؤولية تقع على عاتقك بالدرجة الأولى أنت الملام الأول لأنك على رأس الإدارة في المحافظة. وعليك أن تثبت أنك حريص على أمن المسيحيين بالكشف عن الجناة بأسرع وقت ممكن. وأن لا تسجل هذه الحوادث مرة أخرى ضد مجهول. لأننا لم نعد نصدق بأن من يرتكب هذه الجرائم بحق المسيحيين هو مجهول، بل معلوم!!. والقوى السياسية هي التي تخفي الجاني.

نعم إنها مسؤولية كل موصلي غيور على بقاء الموصل أسما ومسمى أرض التعايش بين الاديان والقوميات والطوائف. بين الماضي والحاضر. بين تاريخ غائر في القدم تحتفظه أسوار نينوى بنقوش ملوكها. كما تحتفظه قبور أنبيائها، وبقايا معابدها، وصومعات أديرتها، ومنارات جوامعها.

لا تقتلوا ذكرياتنا المشتركة لأنكم بهذا تقتلون أنفسكم من حيث لا تدرون. فمن يلغي الآخر يلغي نفسه. كيف سنكتشف ذواتنا في الوجود دون وجود الآخر المختلف عنا؟؟.

النظام العائلي الجديد لحياة الفرد والأسرة بين الوطن والمهجر

البير شيت نوح

ان نظام العولمة الجديد وشبكات الاتصال السريعة بمختلف انواعها نقلت البشرية جمعاء الى حالة جديدة، حيث انتهت حالة القطرية واصبح الكل يتطلع الى ما حوله بعناية وشغف خاصة بعد ان نال الكثير قسطا من التعليم يتيح له التعرف ولو بدرجات متفاوتة على مدى التقدم الحاصل لدى الاخرين. ونظرا للتخلف الذي تعيشه بلدان العالم الثالث وقلة برامج التنمية والطموح الحاصل لدى تلك الشعوب بدأنا نشهد زحفهم الكبير على غير هدى باتجاه الشمال غير مبالين بالصعاب والاهوال التي ترافق طريقهم، وقد تكلفهم حياتهم احيانا، المهم عندهم ان يحطوا الرحال في احدى الدول الاوربية، فكثرت الدروب والمسالك ووقع الكثير منهم ضحية الدجل والاحتيال، ونجح الاخرون بعد جهد جهيد في الوصول، ساعدتهم في ذلك الحاجة للعمالة في بعض الدول والنظرة الانسانية لدول اخرى حيث منحت بعض الحقوق للكثير منهم وهذا ضمن لهم الحدود الدنيا من حاجاتهم الفعلية مما شجع الاخرين على اللحاق بهم. وهكذا لاحظنا هجرة الكثير من اخوتنا واخواتنا وابنائنا باتجاه الفردوس المنشود تحت تأثير عوامل كثيرة ومعقدة عسى ان يجدوا ضالتهم المنشودة هناك. فأخذت العوائل بالتدريج تفقد الكثير من افرادها وتتناقص رويدا رويدا، ان كل ذلك ساهم في تأثير النظام العائلي السائد منذ القدم فاصبحت العائلة الواحدة مشتتة في كافة بقاع الارض، وهكذا اصبحت القيم والمفاهيم التي تتحلى بها عوائلنا مهددة لدى المغتربين من ابناء شعبنا، حيث ان لكل بيئة جديدة قيمها ومفاهيمها وتقاليدها ومن اجل ان نحافظ على قيمنا وتقاليدنا لدى المغتربين من ابناء شعبنا على العمل بما يأتي:

اولا: خلق تجمعات الجاليات العراقية على نطاق المدن المتواجدين فيها وتعزيز اواصر الالفة والمحبة والتعارف بينهم ضمن جمعيات تعمل على ادامة ذلك.

ثانيا: حصر الزواج بين العراقيين ويفضل في ذلك اختيار الزوجة من الوطن الام كما هو حاصل الان، حيث ان الكثير من الشباب المهاجر يختار شريكة حياته من محيطه القديم في وطنه لخلق عائلة عراقية اصيلة لا تتأثر بما يجري في محيطها من تفكك اسري وقيم ومفاهيم بعيدة كل البعد عن مجتمعنا العراقي.

ثالثا: تعتبر دور العبادة المكان الامثل لتجمع المغتربين حيث تقام الصلوات ويتعزز الايمان وتمارس الانشطة الدينية ما يجعلهم كأنهم في اوطانهم وهذا يتيح لهم الالتقاء ببعضهم وتقوية اواصر الالفة والمحبة والتآلف.

رابعا: ادامة التواصل عن طريق الاتصالات بكل الوسائل المتاحة سواء عن طريق الانترنيت او الهاتف المحمول، وافضلها يكون بالزيارات للوطن الام من المغتربين بين الفينة والاخرى ان مجموع هذه العوامل قد تساعد المغترب الى ان يحافظ على نظامه العائلي وتكون بمثابة صمام الامان لعدم التأثر بما قد يشاهده، ولنا في ذلك تجربة جاليتنا في الولايات المتحدة الامريكية حيث لازال ذلك المجتمع محافظا على قيمه وعاداته وتقاليده بالرغم من طول مدة اغترابهم، ومع قلقنا على كل المغتربين نتمنى لهم عودة سريعة الى حضن الوطن الام.

صلاح زنبل

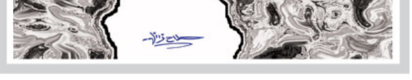

الطوفان.. لاترده صيحة ولاتصدّه قشة

حميد الموسوي

متى تتعظ الكتل السياسية وتضع حدا لخلافاتها التي زادتها ضعفا ووضعتها في موقف محرج امام شعبها وتسببت بعجزها امام تحد قوى الارهاب بكل انواعه ومصادره وحجم نشاطه؟! ضعف انسحب على الدولة والحكومة وكل اجهزتها ومؤسساتها.

لم تمض ثلاثة ايام على توقيع قانون الانتخابات الجديد والذي شبع جلسات ونقاشات ونقوض وتعديلات واعتراضات دامت اسابيع -حتى جاءت رسائل المتحدين تترى! خمس عمليات ارهابية من الوزن الثقيل هزت العاصمة بغداد. خمس مفخخات محملة بأطنان من المواد الشديدة الانفجار حصدت المئات من ارواح الابرياء وعوقت اضعافهم وكالعادة ليس بينهم مسؤول من اية درجة او منصب!. وكالعادة ايضا بدأت صيحات الاستنكار والشجب والرفض على شكل بيانات وتصريحات ونداءات وندوات فضائية وإذاعية، تبعتها مرحلة تبادل التهم والقاء المسؤوليات على هذه الجهة او تلك ثم توجهت التهم على تحميل الاجهزة الامنية تبعية حصول وتكرار هذه الجرائم.

الجديد في الامر ان مجلس النواب خصص جلسته في نفس اليوم لمناقشة تداعيات هذا الانفجار وبشكل جاد هذه المرة حيث حمل بعض البرلمانيين البرلمان نفسه جزءا كبيرا من المسؤولية في استمرار حصول هذه الجرائم كونه تهاون وتساهل في كثير من الامور ومنها:

1- لم يشرع البرلمان قوانين ملزمة حازمة في الجانب الامني.

2- قانون مكافحة الارهاب لم يفعل ويبقى على رفوف مجلس النواب.

3- لم يتخذ المجلس اجراءات ملموسة في استدعاء ومحاسبة المقصرين من الاجهزة الامنية وعزلهم.

4- لم يستخدم البرلمان العراقي صلاحياته ولم يقم بدور ناجع على المستوى الخارجي بمكاشفة دول الجوار ووضع حد لتدخلاتها بالشأن العراقي ودعمها الواضح للعمليات الارهابية.

5- استدعاء بعض المسؤولين تغلق ملفاته بمجرد انتهاء جلسات الاستضافة او الاستجواب ويطويه النسيان.

6- الاحداث الاجرامية من تفجيرات وخطف واغتيالات ونهب المال العام والفساد الاداري والمالي تجابه بشجب وادانة واستنكار دون اتخاذ اي اجراء قانوني.

7- استشهد بعض البرلمانيين ببعض الجرائم التي اتهم بها برلمانيون ووزراء واقروا بفعالهم ولم تتخذ بحقهم غير فقاعة التصريحات النارية والاستنكارات المكررة المعادة.

البرلمانيون في هذه المرة اصروا على حضور دولة رئيس الوزراء ووزراء الوزارات الامنية جلسة خاصة لمناقشة الخروقات الامنية للتوصل الى وضع حد لنزيف العراقيين المتواصل منذ ست سنوات.

الغريب في الامر ان المواطن البسيط اخذ يشخص نقاط الضعف في الاجراءات الامنية واخذ يشير الى المتهاونين والمصرين على تخريب العملية السياسية وبأي ثمن خاصة وان بعض هؤلاء من داخل العملية السياسية ويشغلون مناصب مهمة وتتكرر هذه العملية على مدار السنة، كما ان من بين هؤلاء من يصرح علنا بتعاونه مع جهات لاتريد للعراق خيرا وتسعى لاسقاط عملية التغيير او تخريبها، ومنهم من يقف حجر عثرة في طريق اقرار او تشريع الكثير من القوانين التي تخدم المواطن وتعالج ازمات العراق الامنية والاقتصادية والخدمية. المواطن البسيط شخص كل ذلك ووقف السلطات القضائية والتنفيذية مكتوفة الايدي حيال ما يجري وكأنها مسلوبة الارادة.

ان انشغال السياسيين بمصالحهم ومنافعهم الفئوية والشخصية وخلافاتهم ونزاعاتهم المستمرة وغض النظر عن المخربين والمندسين والمخترقين في داخل العملية السياسية وتهاون القضاء مع المجرمين واصداره الاحكام الخفيفة بحق القتلة المجرمين وتسليم المجرمين الاجانب الى دولهم كل هذه الامور وغيرها ساهمت في استمرار واشتداد العمليات الاجرامية التي حصدت الارواح ودمرت العمران.

لاشك ان استمرار الاوضاع على هذه الوتيرة سيؤدي بالعملية السياسية الى الهاوية وسيعيد العراق الى دكتاتورية ابشع واستبداد اقسى وسيلحق بالعراق والعراقيين دمارا لم يشهده تاريخ العالم على مر العصور.